الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ

أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ (581هـ)

وبذَيله

مَسأَلَةٌ تَفسيريَّةٌ للإمام السُّهَيلِيِّ تُحَقَّقُ أَوَّلَ مَرَّة

(خُروجُ اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه)

جَمَعَهُ وحَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليه

الدُّكتور كِيان أحمَد حازِم يَحْيَى

المدار الإسلامي

الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ
أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ (581هـ)

الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ

أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ (581هـ)

جَمَعَهُ وحَقَّقَهُ وعَلَّقَ عليهِ

الدُّكتور كيان أَحمد حازم يحيى

وبِذَيلِهِ

مَسأَلَةٌ تَفسيرِيَّةٌ لِلإمامِ السُّهَيلِيِّ تُحَقَّقُ أَوَّلَ مَرَّةٍ

(خُروجُ اللَفظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه)

دار المدار الإسلاميّ

الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ (581هـ)

د. كيان أحمد حازم

© دار الكتاب الجديد المتحدة 2019
جميع الحقوق محفوظة للناشر بالتعاقد مع المُحقِّق

الطبعة الأولى
آذار/مارس 2019

موضوع الكتاب تفسير القرآن
تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة
الحجم 17 × 24 سم
التجليد فنّي مع جاكيت

ردمك **ISBN** 978-9959-29-718-1
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2019/51

دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 89 39 93 3 961 +
فاكس 05 03 75 1 961 + 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopyings, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

جميع الحقوق محفوظة للدار، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطّي مسبق من الناشر.

توزيع حصري في العالم ما عدا ليبيا دار الكتاب الجديد المتحدة
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس
هاتف 04 03 75 1 961 +/بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

توزيع داخل ليبيا شركة دار أويا لاستيراد الكتب والمراجع العلمية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ ليبيا
هاتف وفاكس 013 07 34 21 218 + **نقّال** 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني oeabooks@yahoo.com

المُحتَوَياتُ

المُقَدِّمَةُ 11
تَفْسيرُ سُورَةِ الفاتِحَة 25
تَفْسيرُ سُورَةِ البَقَرَة 47
تَفْسيرُ سُورَةِ آل عِمْران 163
تَفْسيرُ سُورَةِ النِّساء 225
تَفْسيرُ سُورَةِ المائدَة 282
تَفْسيرُ سُورَةِ الأَنْعام 315
تَفْسيرُ سُورَةِ الأَعْراف 347
تَفْسيرُ سُورَةِ الأَنْفال 369
تَفْسيرُ سُورَةِ التَّوْبَة 393
تَفْسيرُ سُورَةِ يُونُس 437
تَفْسيرُ سُورَةِ هُود 449
تَفْسيرُ سُورَةِ يُوسُف 463
تَفْسيرُ سُورَةِ الرَّعْد 477
تَفْسيرُ سُورَةِ إِبْراهيم 483
تَفْسيرُ سُورَةِ الحِجْر 489
تَفْسيرُ سُورَةِ النَّحْل 495
تَفْسيرُ سُورَةِ الإِسْراء 509
تَفْسيرُ سُورَةِ الكَهْف 543
تَفْسيرُ سُورَةِ مَرْيَم 574
تَفْسيرُ سُورَةِ طه 588

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَنْبِياء 599
تَفْسيرُ سُورَةِ الحَجّ 611
تَفْسيرُ سُورَةِ المُؤْمِنُون 624
تَفْسيرُ سُورَةِ النُّور 631
تَفْسيرُ سُورَةِ الفُرْقان 640
تَفْسيرُ سُورَةِ الشُّعَراء 643
تَفْسيرُ سُورَةِ النَّمْل 648
تَفْسيرُ سُورَةِ القَصَص 656
تَفْسيرُ سُورَةِ العَنْكَبوت 664
تَفْسيرُ سُورَةِ الرُّوم 665
تَفْسيرُ سُورَةِ لُقْمان 668
تَفْسيرُ سُورَةِ السَّجْدَة 671
تَفْسيرُ سُورَةِ الأَحْزاب 672
تَفْسيرُ سُورَةِ سَبَأ 687
تَفْسيرُ سُورَةِ فاطِر 693
تَفْسيرُ سُورَةِ يس 697
تَفْسيرُ سُورَةِ الصّافّات 703
تَفْسيرُ سُورَةِ ص 716
تَفْسيرُ سُورَةِ الزُّمَر 726
تَفْسيرُ سُورَةِ غافِر 728
تَفْسيرُ سُورَةِ فُصِّلَتْ 732
تَفْسيرُ سُورَةِ الشُّورى 735
تَفْسيرُ سُورَةِ الزُّخْرُف 737
تَفْسيرُ سُورَةِ الدُّخان 743
تَفْسيرُ سُورَةِ الجاثِيَة 747

تَفْسيرُ سُورَةِ الأَحْقاف 748
تَفْسيرُ سُورَةِ مُحَمَّد 757
تَفْسيرُ سُورَةِ الفَتْح 761
تَفْسيرُ سُورَةِ الحُجُرات 766
تَفْسيرُ سُورَةِ ق 769
تَفْسيرُ سُورَةِ الذّارِيات 774
تَفْسيرُ سُورَةِ الطُّور 777
تَفْسيرُ سُورَةِ النَّجْم 781
تَفْسيرُ سُورَةِ القَمَر 787
تَفْسيرُ سُورَةِ الرَّحْمن 790
تَفْسيرُ سُورَةِ الواقِعَة 799
تَفْسيرُ سُورَةِ الحَديد 804
تَفْسيرُ سُورَةِ المُجادلَة 806
تَفْسيرُ سُورَةِ الحَشْر 807
تَفْسيرُ سُورَةِ المُمْتَحنَة 814
تَفْسيرُ سُورَةِ الصَّفّ 822
تَفْسيرُ سُورَةِ الجُمُعَة 827
تَفْسيرُ سُورَةِ المُنافِقون 836
تَفْسيرُ سُورَةِ الطَّلاق 837
تَفْسيرُ سُورَةِ التَّحْريم 838
تَفْسيرُ سُورَةِ المُلْك 842
تَفْسيرُ سُورَةِ القَلَم 843
تَفْسيرُ سُورَةِ الحاقَّة 853
تَفْسيرُ سُورَةِ المَعارِج 855
تَفْسيرُ سُورَةِ نُوح 856

تَفْسيرُ سُورَةِ الجِنّ 858
تَفْسيرُ سُورَةِ المُزَّمِّل 863
تَفْسيرُ سُورَةِ المُدَّثِّر 865
تَفْسيرُ سُورَةِ القِيامَة 870
تَفْسيرُ سُورَةِ الإِنْسان 875
تَفْسيرُ سُورَةِ النّازِعات 876
تَفْسيرُ سُورَةِ عَبَسَ 877
تَفْسيرُ سُورَةِ التَّكْوير 879
تَفْسيرُ سُورَةِ الانْفِطار 882
تَفْسيرُ سُورَةِ المُطَفِّفِين 883
تَفْسيرُ سُورَةِ البُروج 885
تَفْسيرُ سُورَةِ الطّارِق 887
تَفْسيرُ سُورَةِ الأَعْلى 891
تَفْسيرُ سُورَةِ الغاشِيَة 893
تَفْسيرُ سُورَةِ الفَجْر 894
تَفْسيرُ سُورَةِ البَلَد 896
تَفْسيرُ سُورَةِ الشَّمْس 900
تَفْسيرُ سُورَةِ اللَّيْل 901
تَفْسيرُ سُورَةِ الشَّرْح 902
تَفْسيرُ سُورَةِ التِّين 903
تَفْسيرُ سُورَةِ العَلَق 905
تَفْسيرُ سُورَةِ القَدْر 909
تَفْسيرُ سُورَةِ العادِيات 910
تَفْسيرُ سُورَةِ القارِعَة 911
تَفْسيرُ سُورَةِ التَّكاثُر 912

تَفْسيرُ سُورَةِ العَصْر 913
تَفْسيرُ سُورَةِ الهُمَزَة 914
تَفْسيرُ سُورَةِ الفيل 915
تَفْسيرُ سُورَةِ قُرَيْش 917
تَفْسيرُ سُورَةِ الماعون 922
تَفْسيرُ سُورَةِ الكَوْثَر 923
تَفْسيرُ سُورَةِ الكافِرون 930
تَفْسيرُ سُورَةِ النَّصْر 934
تَفْسيرُ سُورَةِ المَسَد 936
تَفْسيرُ سُورَةِ الإِخْلاص 944
تَفْسيرُ سُورَةِ الفَلَق 947
تَفْسيرُ سُورَةِ النّاس 949
مُلحَقٌ 951
مَسرَدُ المَصادِرِ والمَراجِع 983
مَسرَدُ الآياتِ المُفَسَّرَة 1027

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المُقَدِّمَةُ

الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ الأَنبِياءِ والمُرسَلِينَ مُحَمَّدِ ابنِ عَبدِ اللهِ وعلى آلِهِ وصَحبِهِ أَجمَعِينَ. أَمّا بَعدُ، فقَد أَتى على العِلمِ الشَّرعِيِّ حينٌ مِن الدَّهرِ لَم يَعرِف فيهِ أَهلُوهُ الاقتِصارَ المُجْحِفَ على فَرعٍ مِن فُروعِهِ، المُصَدِّقَ لِقَولِ الحافِظِ الذَّهَبِيِّ (748هـ): "وما زالَ في كُلِّ وَقتٍ يَكونُ العالِمُ إمامًا في فَنٍّ مُقصِّرًا في فُنُونٍ"[1]، بَل كانَ واحِدُهُم يَجمَعُ العِلمَ بِاللُّغَةِ والنَّحْوِ، إلى التَّبَحُّرِ في الفِقهِ وأُصولِهِ، إلى التَّضَلُّعِ مِن التَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ، إلى غَيرِ ذلكَ مِن فُروعِ العِلمِ الشَّرعيِّ، فلَم يَكُن مِمّا يُثيرُ العَجَبَ رُؤيَةُ بَعضِ مَن اشتَهَرَ بِالتَّصنيفِ في أَحَدِ العُلومِ الشَّرعيَّةِ واقتَرَنَ اسمُهُ بِهِ يُبْدِعُ في مُعالَجَةِ مَسائلَ في عِلمٍ آخَرَ، ويُبَرِّزُ بِالتَّأليفِ في مَوضوعٍ لا يَبدو، بادِيَ الرَّأيِ، أَنَّهُ مِن حاقِّ اختِصاصِهِ.

بَل إنِّي لأَذهَبُ إلى أَبعَدَ مِن ذلكَ، فأَقولُ: إنَّ مِمّا يَنبَغي التَّنَبُّهُ لَهُ والاهتِمامُ بِهِ مُلاحَقَةَ فَرائدِ العُلومِ وشَوارِدِها في غَيرِ مَظانِّها التي يَعرِفُها أَهلُ العِلمِ جَميعًا ويَرجِعونَ إلَيها، مُقَدَّموهُم وشُداتُهُم؛ فكَم مِن خَبايا عِلمِيَّةٍ في زَوايا مَنسِيَّةٍ لا يُؤبَهُ لَها تَنتَظِرُ مَن يَلتَقِطُها ويَنظِمُها مَعَ أَخَواتٍ لَها في مَنظومَةِ عِقْدٍ رائقٍ، تُظهِرُها بَعدَ طولِ إغفالٍ وتَجلوها بَعدَ فَرطِ إهمالٍ.

ومِن عُلَمائنا الأَفذاذِ الذينَ تَعَدَّدَت اهتِماماتُهُم العِلميَّةُ وتَنَوَّعَتْ مَلَكاتُهُم التَّصنيفيَّةُ أَبو القاسِمِ السُّهَيْلِيُّ (581هـ) الذي عُرِفَ، أَكثَرَ ما عُرِفَ، بِأَنَّهُ اللُّغَوِيُّ النَّحْوِيُّ الذي لَهُ آراؤُهُ المُمَيَّزَةُ، ومُناظَراتُهُ لِمُخالِفِيهِ في القَرنِ السّادِسِ الهِجريِّ ولِسابِقِيهِم ورُدودُهُ عَلَيهِم. ولِشُهرَتِهِ لُغَويًّا ونَحْوِيًّا، ظَهَرَت دِراساتٌ ذَواتُ عَدَدٍ

(1) سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 5/ 260.

تُبْرِزُ مَلَكاتِهِ في مَجالَي اللُّغَةِ والنَّحوِ، وتُحاوِلُ الوُقوفَ على مَظاهِرِ تَجديدِهِ فيهِما[2].

عَلى أَنَّهُ وإن غَلَبَ عَلَيهِ عِلمُ العَرَبيَّةِ فإنَّ مَن تَرجَموا لَهُ ذَكَروا مَواهِبَ لَهُ في عُلومٍ أُخرى، كالحَديثِ، والقِراءاتِ، والسِّيَرِ، والأَنسابِ، والتَّفسيرِ، وعِلمِ الكَلامِ، والفِقهِ، وأُصولِ الفِقهِ[3].

وقَد وَقَفْتُ في مُؤَلَّفاتِ السُّهَيْلِيِّ المُختَلِفَةِ على ما يُشْبِهُ الهاجِسَ الواضِحَ والإلحاحَ البَيِّنَ في شَخصيَّتِهِ العِلمِيَّةِ على عَدَمِ تَفويتِ فُرصَةٍ سانِحَةٍ لِلحَديثِ في التَّفسيرِ، وتَناوُلِ آيَةٍ أَو مَجموعَةِ آياتٍ في مُختَلِفِ السِّياقاتِ التي يُعالِجُها، بِما يُلائِمُ طَبيعَةَ الكِتابِ الذي يُؤَلِّفُهُ أَو المَوضوعِ الذي يُصَنِّفُ فيهِ؛ فإن أَعمَلَ قَلَمَهُ في النَّحوِ جاءَ تَفسيرُهُ مُشبَعًا بِالتَّحليلاتِ النَّحوِيَّةِ الدَّقيقَةِ؛ وإن كَتَبَ في السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ وَجَدتَّهُ يَسوقُ في تَفسيرِهِ مِن أَخبارِها ورِواياتِها ما يُوضِحُ الآياتِ المُفَسَّرَةَ ويُجَلِّيها؛ وإن أَلَّفَ في المُبهَماتِ أَلفَيْتَهُ يُحاوِلُ الكَشفَ عَن غَوامِضِ ما وَقَعَ في القُرآنِ مِن أَسماءٍ وأَعلامٍ؛ وإن صَنَّفَ في الفِقهِ والفَرائِضِ أَبصَرْتَهُ يُديرُ دَفَّةَ التَّفسيرِ بِما يُتيحُ لَهُ تَجلِيَةَ حِكَمِ التَّشريعِ ومَقاصِدِهِ. عَلى أَنَّ وَسيلَتَهُ المُفَضَّلَةَ التي لَم يَكُن يَستَغني عَنها في مُعالَجاتِهِ التَّفسيرِيَّةِ بِكُلِّ تَنَوُّعاتِها هيَ اللُّغَةُ بِمُختَلِفِ فُروعِها مِن نَحوٍ، وصَرفٍ، وبَلاغَةٍ، وغَريبٍ.

---

(2) أَذكُرُ مِنها، على سَبيلِ التَّمثيلِ لا الحَصرِ، الدِّراساتِ الآتِيَةَ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ الأَسبَقِيَّةِ الزَّمنِيَّةِ: السُّهَيلِيُّ ومَنهَجُهُ في النَّحوِ واللُّغَة، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ من نضال محمَّد هاشم إلى قسم اللغة العربيَّة في كلِّيَّة الآداب بجامعة البصرة، 1404هـ/ 1984م؛ وأَبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ ومَذهَبُهُ النَّحوِيُّ، لِلدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا، دار البيان العربيّ، جدَّة، الطَّبعة الأُولى، 1405هـ/ 1985م؛ و(الرَّوضُ الأُنُف) لِلسُّهَيلِيّ - دِراسَةٌ لُغَوِيَّةٌ وصَرفِيَّة، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ من أَزهار حسُّون محمود إلى قسم اللغة العربيَّة في كلِّيَّة التَّربية (ابن رشد) بجامعة بغداد، 1416هـ/ 1995م ؛ ومَنهَجُ السُّهَيلِيِّ في الدَّرسِ النَّحوِيّ، رسالة ماجستير مقدَّمةٌ من فاطمة رزاق إلى قسم اللغة العربيَّة وآدابها في كلِّيَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009م.

(3) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354، والمُطرِب: 230-231، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتاب الصِّلَة: 2/ 570، وتاريخُ الإسلام: 41/ 114، وتَذكِرَةُ الحُفّاظ: 4/ 96.

وقَد وَجَدتُّهُ، في مُعظَمِ ما كَتَبَ في التَّفسيرِ، ذا شَخصيَّةٍ واضِحَةٍ، حَريصًا على أَن يَكونَ لَهُ حُضورٌ في ما يَختارُ مِن أَقوالٍ ويُؤْثِرُ مِن تَرجيحاتٍ، طَويلَ النَّفَسِ في عَرضِ حُجَجِهِ ومُحاكَمَةِ حُجَجِ مُخالِفِيهِ، زِيادَةً على ما انمازَ بِهِ مِن مَزجِ ثَقافَتِهِ اللُّغَويَّةِ النَّحويَّةِ بِمَعرِفَتِهِ العِرفانِيَّةِ الإشارِيَّةِ المُنضَبِطَةِ، ودِرايَتِهِ الحَديثِيَّةِ الدَّقيقَةِ، وقُدرَتِهِ الفِقهِيَّةِ والأُصولِيَّةِ السَّديدَةِ، إلى غَيرِ ذلكَ مِن أَدَواتٍ قَلَّما ظَهَرَتْ مُتَناغِمَةً مُنسَجِمَةً في شَخصيَّةٍ عِلميَّةٍ كما ظَهَرَتْ عِندَ السُّهَيْلِيِّ.

ومِمّا زادَ رَغبَتي في إماطَةِ اللِثامِ عَن جُهودِهِ التَّفسيرِيَّةِ ما رَأَيْتُهُ مِن إكبارِ بَعضِ أَئمَّةِ أَهلِ العِلمِ ومُفَسِّريهِم لاختِياراتِهِ، وإجلالِهِم لأَقوالِهِ، وفي مُقَدِّمَةِ هؤُلاءِ الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ (751هـ) الذي ما فَتِئَ يَنهَلُ مِن بَحرِ لَطائفِهِ، ويَغرِفُ مِن مُحيطِ طَرائفِهِ، ولا سِيَّما في كِتابِهِ (بَدائعُ الفَوائد)، إلى دَرَجَةٍ جَعَلَتْ بَعضَهُم يَعُدُّ ما جاءَ في كِتابِ ابنَ القَيِّمِ هذا نَسخًا لأَقوالِ السُّهَيْلِيِّ في بَعضِ كُتُبِهِ ولا سِيَّما (نَتائجُ الفِكر)[4].

وأَنا، وإن لَم أُوافِقْ هؤُلاءِ في رَأيِهِم هذا لِما فيهِ مِن تَجَنٍّ وإجحافٍ بِحَقِّ ابنِ القَيِّمِ[5]، لا يَسَعُني إلّا الإعجابُ الشَّديدُ بِجُهودِ هذا العَلَمِ الذي استَهوَتْ كِتاباتُهُ واختِياراتُهُ أَعاظِمَ رِجالاتِ أَهلِ العِلمِ وأَكابِرَهُم.

فلِكُلِّ ما سَبَقَ ذِكرُهُ، ولِغَيرِ ذلكَ مِمّا لا يَتَّسِعُ المَجالُ لِتَفصيلِ القَولِ فيهِ في هذا المقامِ، عَكَفْتُ على كُتُبِ السُّهَيْلِيِّ عُكوفًا، أَلتَقِطُ دُرَرَها التَّفسيرِيَّةَ، وأَقتَنِصُ

(4) يُنظَر: نَتائجُ الفِكر - بِتَحقيقِ البَنّا: 7 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق)، وابنُ القَيِّمِ وحِسُّهُ البَلاغِيُّ في تَفسيرِ القُرآن: 31-33.

(5) لَم يَكُن ابنُ القَيِّمِ مُتَلَقِّيًا سَلبِيًّا لِكَلامِ السُّهَيلِيِّ فيَكتَفِيَ بِإيرادِهِ وإقرارِهِ، بَل جاراهُ في المِضمارِ ووَقَفَ مَعَهُ مَوقِفَ القِرنِ والنِّدِّ، بَل كانَ كَثيرًا مّا يَستَدرِكُ عَلَيهِ ويُخالِفُهُ بِعِباراتٍ تَتَرَدَّدُ في تَضاعيفِ كُتُبِهِ ولا سِيَّما كِتابُهُ (بَدائع الفَوائد)، نَحو قَولِهِ عَن بَعضِ ما تَكَلَّمَ عَلَيهِ السُّهَيلِيُّ: "ففيهِ مَعنًى هوَ أَحسَنُ مِن المَعنَيَيْنِ اللَذَيْنِ ذَكَرَهُما"، بَدائعُ الفَوائد: 1/ 42؛ أَو "وهوَ، كما تَرى، غَيرُ كافٍ ولا شافٍ"، بَدائعُ الفَوائد: 1/ 334؛ أَو: "ولا يَخفى ما فيهِ مِن الضَّعفِ والوَهنِ"، بَدائعُ الفَوائد: 2/ 413. يُنظَر: بَدائعُ الفَوائد: 1/ 56-62 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق)، وبَحثُ (استِدراكات ابنِ قَيِّمِ الجَوزِيَّةِ في كِتابِهِ (بَدائعُ الفَوائد) عَلى السُّهَيلِيّ): 82-89.

أَوابِدَها التَّأويليَّةَ. ولَم أَكُنْ، قَبلَ بَدْئي بِمَشروعي هذا، على عِلمٍ مَتينٍ بِحَجمِ المادَّةِ التَّفسيريَّةِ التي يُمكِنُ أَن يَؤُولَ إليها هذا الجَمعُ، غَيرَ أَنِّي لَمّا تَقَدَّمَ بي العَمَلُ واتَّصَلَتْ أَسبابُ نَشاطي فيهِ، بَدَأَت تَتَكَشَّفُ أَمامي حَقيقَةٌ واضِحَةٌ، هيَ أَنَّ هذا الرَّجُلَ صاحِبُ مَعلَمَةٍ تَفسيريَّةٍ كَبيرَةٍ كانَت تَنتَظِرُ مِن أَبناءِ هذا العِلمِ وذَوي رَحِمِهِ مَن يُخرِجُها لِلنّاسِ ويَدفَعُ عَنهُم تُهمَةَ العُقوقِ والإجحافِ بِحَقِّها.

ومِن أَجلِ استيفاءِ المادَّةِ التَّفسيريَّةِ لِلسُّهَيلِيِّ لَم أَكتَفِ بِالرُّجوعِ إلى كُتُبِهِ التي أَلَّفَها بِنَفسِهِ، بَل بَحَثْتُ كذلكَ في كُلِّ ما طالَتْهُ يَدي مِن مُصَنَّفاتٍ نَقَلَتْ شَيْئًا مِن كَلامِهِ، أَو عَقَّبَتْ على بَعضِ آرائِهِ بِالتَّأييدِ تارَةً وبِالتَّفنيدِ أُخرى، فكانَ مِن ذلكَ أَن فَتَّشْتُ في كُتُبِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ، والتَّفسيرِ وعُلومِ القُرآنِ، والتَّاريخِ، وشُروحِ الحَديثِ، وغَيرِها مِمّا قَد يُشَكِّلُ مَكتَبَةً حافِلَةً زاخِرَةً بِشَتّى مَصادِرِ المَعرِفَةِ وفُنونِ العِلمِ. وفي الآتي تَعريفٌ تَفصيليٌّ بِالمَصادِرِ التي استَخرَجْتُ مِنها مادَّةَ التَّفسيرِ:

أَوَّلاً: كُتُبُ السُّهَيْلِيِّ ورَسائلُهُ:

1. أَمالي السُّهَيْلِيِّ في النَّحْوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقْهِ:

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، وطُبِعَتْ في مَطبَعَةِ السَّعادَةِ بِالقاهِرَةِ في مُجَلَّدٍ صَغيرٍ يَقَعُ في (158) صَفحَةً.

2. التَّعريفُ والإعلام في ما أُبْهِمَ مِن الأَسماءِ والأَعلام في القُرآنِ الكَريم:

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الأُستاذُ عبد أ. مهَنّا، ونَشَرَتْها دارُ الكُتُبِ العِلميَّة بِبَيروت عامَ 1410هـ/ 1992م، وتَقَعُ في (192) صَفحَةً.

ونَظَرْتُ أَحيانًا في الطَّبعَةِ التي حَقَّقَها عبد الله محمَّد عليّ النّقراط، ونشَرَتْها كُلِّيَّةُ الدَّعوَةِ الإسلاميَّة بِليبيا عامَ 1992م، وذلكَ لتَصحيحِ بَعضِ الأَخطاءِ الطِّباعيَّةِ والأَوهامِ التي وَقَعَتْ في النَّشرَةِ المذكورَةِ آنِفًا.

3. **الرَّوضُ الأُنُفُ في شَرحِ السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ لابنِ هِشامٍ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها وعَلَّقَ عَلَيها وشَرَحَها عبد الرَّحمن الوَكيل، ونَشَرَتْها دارُ الكُتُب الحَديثَة بِالقاهِرَةِ عامَ 1387هـ/ 1967م، وتَقَعُ في سَبعَةِ مُجَلَّداتٍ كَبيرَةٍ.

4. **كِتابُ الفَرائضِ وشَرح آياتِ الوَصِيَّةِ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، ونَشَرَتْها المكتَبَةُ الفَيصَلِيَّةُ بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ عامَ 1405هـ/ 1984م، وتَقَعُ في (173) صَفحَةً.

5. **مَسائلُ في النَّحْوِ واللُّغَةِ والحَديثِ والفِقْهِ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور طه مُحسِن، ونَشَرَها في مَجَلَّةِ المَورِدِ التي تُصدِرُها وِزارَةُ الثَّقافَةِ والإعلام في العِراقِ، المُجَلَّد الثّامِنَ عَشَرَ، العَدَد الثّالِث، خَريف عام 1989م، وتَشغَلُ هذهِ المَسائلُ ما بينَ الصَّفحَتَيْنِ 84 و110 مِن هذا العَدَدِ.

6. **مَسأَلَةُ خُروج اللَفْظِ عَن أَصلِهِ لِما دَخَلَهُ مِن المَعنى في ضِمنِه:**

وهيَ مَسأَلَةٌ عَثَرْتُ عَلَيْها في ضِمنِ مَخطوطٍ لأَمالي السُّهَيْلِيِّ يَبدو أَنَّهُ فاتَ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا عندَ تَحقيقِهِ لَها. وهذهِ المسأَلَةُ مسأَلَةٌ تَفسيرِيَّةٌ لُغَوِيَّةٌ تَقَعُ في سِتِّ صَفَحاتٍ، ولَم يَسبِقْ لَها أَن طُبِعَتْ مِن قَبْلُ، فلِذلكَ ارتَأَيْتُ تَذييلَ هذا الكِتابِ بِها مُحَقَّقَةً، ومُخَرَّجَةً آياتُها وأَحاديثُها وآثارُها وأَبياتُها، ومُعَلَّقًا عليها بِما يَليقُ بِمَسأَلَةٍ لِعَلَمٍ كَبيرٍ يُزالُ عَنها غُبارُ القُرونِ أَوَّلَ مَرَّةٍ مُنذُ أَن أَملاها صاحِبُها، فلِلّهِ وَحْدَهُ المِنَّةُ والفَضلُ.

7. **نَتائجُ الفِكرِ في النَّحْوِ:**

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها عادِل أَحمَد عَبد الموجود وعَليّ

محمَّد معوّض، ونَشَرَتْها دارُ الكُتُبِ العِلميَّة بِبَيروت عامَ 1412هـ/ 1992م، وتَقَعُ في (342) صَفحَةً.

ونَظَرْتُ أَحيانًا في الطَّبعَةِ التي حَقَّقَها الدُّكتور محمَّد إبراهيم البَنّا، ونَشَرَتْها دارُ الرِّياضِ بِالسّعودِيَّةِ، لإصلاحِ بَعضِ الهَناتِ والأَخطاءِ في النَّشرَةِ المذكورَةِ آنِفًا.

ثانِيًا: الكُتُبُ التي نَقَلَتْ فَوائدَ تَفسيرِيَّةً لِلسُّهَيْلِيِّ لَم أَجِدْها في كُتُبِهِ:

1. الأَشباهُ والنَّظائرُ في النَّحْوِ، لِجَلالِ الدِّينِ السُّيوطِيِّ (911هـ):

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها الدُّكتور عَبد العال سالِم مكرم، ونَشَرَتْها مُؤَسَّسَةُ الرِّسالةِ بِبَيروت، وتَقَعُ في ثَمانِيَةِ مُجَلَّداتٍ. والمادَّةُ التَّفسيرِيَّةُ التي وَجَدتُّها في هذا الكِتابِ تَشغَلُ ما بينَ الصَّفحَتَيْنِ 216 و227 مِن المُجَلَّدِ الخامِسِ مِنهُ.

2. البُرهان في عُلومِ القُرآن، لِبَدرِ الدِّينِ الزَّركَشِيِّ (794هـ):

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها محمَّد أَبو الفَضل إبراهيم، ونَشَرَها عيسى البابي الحَلَبيّ وشُرَكاهُ بِمِصرَ، وتَقَعُ في أَربَعَةِ مُجَلَّداتٍ. والمادَّةُ التَّفسيرِيَّةُ التي وَجَدتُّها في هذا الكِتابِ تَقَعُ في الصَّفحَةِ 240 مِن المُجَلَّدِ الثّالِثِ مِنهُ، وفي الصَّفحَةِ 13 مِن المُجَلَّدِ الرّابِعِ.

3. تَفسيرُ مُبهَماتِ القُرآنِ المَوسومُ بِـ (صِلَة الجَمعِ وعائد التَّذييل لِمَوصولِ كِتابَي الإعلامِ والتَّكميل)، لأَبي عَبدِ اللهِ البلنسيِّ (782هـ):

والطَّبعَةُ التي رَجَعْتُ إليها هيَ التي حَقَّقَها عبد الله عبد الكريم محمَّد، ونَشَرَتْها دارُ الغَربِ الإسلاميِّ بِبَيروت عامَ 1411هـ/ 1991م في مُجَلَّدَيْنِ. ولَم آخُذْ مِن هذا الكِتابِ سِوى مادَّةٍ تَفسيرِيَّةٍ واحِدَةٍ نَقَلَها مُؤَلِّفُهُ مِن كِتابِ (التَّعريف والإعلام) لِلسُّهَيْلِيِّ المذكورِ آنِفًا، وقَد خَلَتْ مِنها طَبعَتا الكِتابِ

اللَتانِ سَبَقَ وَصْفُهُما، فاستَدرَكْتُها مِن هذا الكِتابِ، وهيَ تَقَعُ في الصَّفحَةِ 315 مِن المُجَلَّدِ الثّاني مِنهُ.

أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيّ

لَن أُفيضَ في الحَديثِ عَن سيرَةِ السُّهَيلِيِّ الشَّخصِيَّةِ أَو العِلمِيَّةِ، فقَد سَبَقَني إلى ذلكَ كَثيرونَ مِمَّن نَشَروا مُؤَلَّفاتِهِ أَو كَتَبوا عَنهُ، بَل سأَكتَفي بِسَردِ نُبذَةٍ تُوضِحُ المَلامِحَ الأَساسِيَّةَ لِسيرَتِهِ، ولَن أَسرُدَ مُؤَلَّفاتِهِ هُنا أَيضًا بَعدَ أَن ذَكَرتُها مُفَصَّلَةً عِندَ حَديثي عَمّا اعتَمَدتُّ مِن تُراثِ السُّهَيلِيِّ في جَمعي لِهذا التَّفسيرِ.

نَسَبُهُ:

هوَ أَبو القاسِمِ وأَبو زَيْدٍ وأَبو الحَسَنِ عَبدُ الرَّحمنِ ابنُ الخَطيبِ أَبي مُحَمَّدٍ عَبدِ اللهِ ابنِ الخَطيبِ أَبي عُمَرَ أَحمَدَ بنِ أَبي الحَسَنِ أَصبغَ بنِ حُسَينِ بنِ سَعدونِ ابنِ رِضوانَ بنِ فَتُّوحٍ الخَثعَمِيُّ السُّهَيْلِيُّ المالقِيُّ[6] المالِكِيُّ[7]، قالَ تِلميذُهُ ابنُ دِحيَةَ (633هـ): "هكذا أَملى عَلَيَّ نَسَبَهُ، وقالَ إنَّهُ مِن ولدِ أَبي رُوَيحَةَ الخَثعَمِيِّ الذي عَقَدَ لَهُ رَسولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ لِواءً عامَ الفَتحِ"[8].

مَولِدُهُ ونَشأَتُهُ ووَفاتُه:

وُلِدَ السُّهَيْلِيُّ سَنَةَ ثَمانٍ وخَمسمِئةٍ لِلهِجرةِ بِالأَندلُسِ، إذ وُلِدَ ونَشَأَ في سُهَيلٍ وهيَ قَريَةٌ بِالقُربِ مِن مالقَةَ سُمِّيَتْ بِالكَوكَبِ؛ لأَنَّهُ لا يُرى في جَميعِ الأَندلُسِ إلّا مِن جَبَلٍ مُطِلٍّ عَلى هذهِ القَريَةِ[9]. فمِن أَجلِ ذلكَ يَنتَسِبُ السُّهَيلِيُّ إلى مالقَةَ أَيضًا

(6) يُنظَر: المُطرِب: 230، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 570، وتاريخُ الإسلام: 41/ 114.
(7) يُنظَر: الدِّيباجُ المُذْهَب: 150.
(8) يُنظَر: المُطرِب: 230.
(9) يُنظَر: تاريخُ الإسلام: 41/ 115-116.

بِصِفَتِها الإقليمَ الذي تَعودُ إلَيهِ قَريَةُ سُهَيلٍ، إذ قالَ ابنُ دِحيَةَ: "نَشَأَ بِمالقَةَ، وبِها تَعَرَّفَ، وفي أَكنافِها تَصَرَّفَ، حَتّى بَزَغَتْ في البَلاغَةِ شَمسُهُ، ونَزَعَتْ إلى مَطامِحِ الهِمَمِ نَفسُهُ"[10]. ونَشَأَ السُّهَيلِيُّ في بَيتِ عِلمٍ وخطابَةٍ، فهوَ كما ذَكَرْنا في نَسَبِهِ: "ابنُ الخَطيبِ أَبي مُحَمَّدٍ ابنِ الخَطيبِ أَبي عُمَرَ"[11]. وتُوُفِّيَ في مراكشَ في السّادِسِ والعِشرِينَ مِن شَهرِ شَعبانَ سنَةَ إحدى وثَمانِينَ وخَمسِمِئةٍ[12].

عَماهُ:

أَشارَتْ أَغلَبُ المصادِرِ إلى أَنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ مَكفوفَ البَصَرِ، ونَصَّ بَعضُها على أَنَّ ذلكَ حَدَثَ حينَ كانَ في السّابِعَةَ عَشرَةَ مِن عُمُرِهِ[13]، وبَيَّنَ ابنُ الأَبّارِ (658هـ) عِلَّةَ عَماهُ بِقَولِهِ: "كُفَّ بَصَرُهُ بِماءٍ نَزَلَ بِهِ وهوَ ابنُ أَربَعَ عَشرَةَ سَنَةً أَو نَحوِها"[14]. وقَد شَكَّكَ الدُّكتور محمَّد إبراهيم البنّا في عَمى السُّهَيلِيِّ استِنادًا إلى حُجَّتَيْنِ؛ إحداهُما أَنَّ تِلميذَهُ ابنَ دِحيَةَ لَم يُشِرْ إلى ذلكَ في تَرجَمَتِهِ لَهُ؛ والأُخرى أَنَّ كَلامَ السُّهَيلِيِّ نَفسِهِ في بَعضِ المَواضِعِ مِن كُتُبِهِ قَد يَستَدعي التَّرَوِّيَ قَبلَ نِسبَةِ ذلكَ إليهِ[15]. ويُمكِنُ دَفعُ الحُجَّةِ الأُولى بِأَنَّ اثنَيْنِ آخَرَيْنِ مِن تِلاميذِ السُّهَيلِيِّ قَد نَبَّها على عَماهُ؛ أَحَدُهُما الضَّبِّيُّ (599هـ)[16]؛ والآخَرُ ابنُ عَرَبِيّ الحاتميُّ الصُّوفِيُّ (638هـ)[17]. أَمّا الحُجَّةُ الثّانيَةُ فيُمكِنُ دَفعُها بِأَنَّ مُعظَمَ المواضِعِ المُشارِ إليها مُحتَمِلَةٌ ولا تَنهَضُ دَليلًا لِلقَطعِ بِعَمى السُّهَيلِيِّ المُبَكِّرِ[18].

---

(10) يُنظَر: المُطرِب: 230.

(11) يُنظَر: تاريخُ الإسلام: 41/ 114.

(12) يُنظَر: المُطرِب: 233.

(13) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 571، وتاريخُ الإسلام: 41/ 114.

(14) يُنظَر: كِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 571.

(15) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: 9 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق).

(16) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354.

(17) يُنظَر: مُحاضَرَةُ الأَبرار: 1/ 140.

(18) يُنظَر: بَحثُ (شِعر أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ): 114.

وقَد عَثَرَ الباحِثُ بنيونس الزّاكي على ما يُقَوِّي التَّشكيكَ في أَنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ قَد فَقَدَ بَصَرَهُ تَمامًا، وهوَ ما ذَكَرَهُ الزَّبيدِيُّ (1205هـ) بِقَولِهِ: "(الخَزْجُ) بِفَتحٍ وسُكونٍ، . . . ووُجِدَ في (الرَّوض) بِخَطِّ السُّهَيلِيِّ بِفَتحَتَيْنِ"[19]، فهذا يَعني أَنَّ السُّهَيلِيَّ كانَ مُبصِرًا حينَ جاوَزَ السِّتِّينَ مِن عُمُرِهِ؛ لأَنَّهُ لَم يَنتَهِ مِن تَأليفِ (الرَّوض الأُنُف) إلّا في جُمادى الأُولى مِن سَنَةِ تِسعٍ وسِتِّينَ وخَمسِمِئةٍ، على ما ذَكَرَ هوَ نَفسُهُ[20].

أَشهَرُ شُيوخِهِ وتَلاميذِهِ:

لِلسُّهَيلِيِّ شُيوخٌ كَثيرونَ، أَكتَفي هُنا بِذِكرِ اثنَيْنِ مِنهُم تَرَدَّدَ ذِكرُهُما في تَفسيرِهِ، أَعني أَبا الحُسَيْنِ بنَ الطَّراوَةِ (528هـ) الذي قَرَأَ السُّهَيلِيُّ النَّحوَ عَلَيهِ، وسَمِعَ مِنهُ كَثيرًا مِن كُتُبِ اللُّغَةِ والأَدَبِ[21]، وأَبا بَكرِ بنَ العَرَبِيِّ (543هـ) الذي سَمِعَ مِنهُ السُّهَيلِيُّ ورَوى عَنهُ[22]. وكذلِكَ لَهُ تَلاميذُ كَثيرونَ، مِن أَشهَرِهِم أَبو عَلِيٍّ الشَّلَوبينُ النَّحوِيُّ (654هـ)[23]، وابنُ دِحيَةَ المُحَدِّثُ (633هـ)[24].

عَمَلي في التَّفسيرِ

أُورِدُ في الآتي فِقراتِ عَمَلي في التَّفسيرِ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ أَولَوِيّاتِ ذِكرِها:

1. أَورَدتُّ السُّوَرَ المُشتَمِلَةَ على تَفسيرٍ لِلسُّهَيلِيِّ مُرَتَّبَةً بِحَسَبِ تَسَلسُلِ وُرودِها في المُصحَفِ، وأَورَدتُّ الآياتِ أَو أَجزاءَ الآياتِ التي تَناوَلَها السُّهَيلِيُّ بِالتَّفسيرِ بِخَطٍّ كَبيرٍ في المَتنِ مُرَتِّبًا إيّاها هيَ أَيضًا بِحَسَبِ تَسَلسُلِ وُرودِها

(19) يُنظَر: تاجُ العَروس: 5/ 523.
(20) يُنظَر: بَحثُ (أَبو القاسِمِ السُّهَيلِيُّ وإنتاجُهُ الفِكريّ): 92، وبَحثُ (شِعر أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ): 115، والرَّوضُ الأُنُف: 1/ 36.
(21) يُنظَر: أَمالي السُّهَيلِيّ: 9 (مُقَدِّمَةُ المُحَقِّق).
(22) يُنظَر: كِتابُ بُغيَة المُلتَمِس: 354، وكِتابُ التَّكمِلَة لِكِتابِ الصِّلَة: 2/ 570.
(23) يُنظَر: سِيَرُ أَعلامِ النُّبَلاء: 23/ 208.
(24) يُنظَر: المُطرِب: 230.

في السُّوَرِ المَعنِيَّةِ. ومَيَّزْتُ الآياتِ أَو أَجزاءَ الآياتِ التي يَتَعَدَّدُ كَلامُ السُّهَيلِيِّ عَلَيها في غَيرِ مَوضِعٍ مِن كُتُبِهِ بِوَضعِ نُقطَتَيْنِ رَأسِيَّتَيْنِ (:) بَعدَها، أَمّا ما لَهُ كَلامٌ واحِدٌ عَلَيهِ فلا أَضَعُهُما بَعدَهُ. وحَرَصْتُ عَلى تَمييزِ الآياتِ أَو أَجزاءِ الآياتِ المُفَسَّرَةِ التي بِرِوايَةِ حَفصٍ عَن عاصِمٍ مِن الرِّواياتِ أَو القِراءاتِ الأُخرى، فوَضَعْتُ التي بِرِوايَةِ حَفصٍ بَينَ قَوسَيْنِ مُزَهَّرَيْنِ ﴿ ﴾ وجَعَلتُ رَسمَها بِخَطِّ المُصحَفِ، أَمّا غَيرُها فوَضَعْتُها بَينَ القَوسَيْنِ الآتِيَيْنِ { } وجَعَلْتُ رَسمَها بِالخَطِّ الاعتِيادِيِّ. وحَرَصْتُ أَيضًا عَلى تَمييزِ الآياتِ المُفَسَّرَةِ أَصالَةً مِن التي فُسِّرَتْ ضِمنِيًّا في أَثناءِ تَفسيرِ آياتٍ أُخرى، بِأَن أَقولَ بَعدَ إيرادِ الآيَةِ المُفَسَّرَةِ ضِمنِيًّا وتَخريجِها مِن المُصحَفِ: "يُراجَع:"، وبِأَن أَكتُبَ بَعدَ ذلكَ اسمَ السُّورَةِ ورَقمَ الآيَةِ التي فُسِّرَتْ فيها الآيَةُ المَعْنِيَّةُ ضِمنِيًّا؛ لِيَعودَ القارِئُ الكَريمُ إليها ويَجِدَ في ضِمنِها تَفسيرَ الآيَةِ المَعْنِيَّةِ.

2. خَرَّجْتُ الأَحاديثَ والآثارَ التي تَرِدُ في التَّفسيرِ مِن مَظانِّها المُعتَدِّ بِها، وزِدتُّ على ذلكَ نَقلَ ما وَقَفْتُ عَليهِ مِن أَحكامِ أَهلِ الشَّأنِ عَلَيها بِالصِّحَّةِ أَو الحُسنِ أَو الضَّعفِ أَو الوَضعِ، لإيماني الجازِمِ بِعَدَمِ جَدوى الاكتِفاءِ بِالتَّخريجِ دونَ إيرادِ الحُكمِ؛ لأَنَّ كَثيرًا مِن النَّتائجِ التَّفسيرِيَّةِ مَبنِيَّةٌ عَلى أَحاديثَ أَو آثارٍ قَد تَكونُ ضَعيفَةً أَو مَوضوعَةً، فتَسقُطُ بِبَيانِ حالِها النَّتائجُ التي بُنِيَتْ عَلَيها. وسَيَرى القارِئُ الكَريمُ أَنِّي أَكثَرْتُ مِن النَّقلِ عَن بَعضِ أَهلِ الشَّأنِ في ذلكَ مِن المُتَقَدِّمينَ، كالذَّهَبِيِّ (748هـ) والهَيثَمِيِّ (807هـ) وابنِ حَجَرٍ العَسقَلانِيِّ (852هـ)، والمُتَأَخِّرينَ كالأَلبانيِّ وشُعَيب الأَرناؤوط، وما ذلكَ إلّا لإمامَتِهِم في هذا الفَنِّ ولِكَثرَةِ مُصَنَّفاتِهِم فيهِ. وسيَرى القارِئُ الكَريمُ أَيضًا أَنِّي إذا خَرَّجْتُ حَديثًا أَو أَثَرًا مِن أَحَد كُتُبِ السُّنَنِ الأَربَعَةِ ثُمَّ نَقَلْتُ حُكمَ الأَلبانيِّ عَليهِ فإنِّي لا أُحيلُ عَلى كِتابٍ مِن كُتُبِهِ؛ لأَنَّ أَحكامَهُ عَلى أَحاديثِ كُتُبِ السُّنَنِ الأَربَعَةِ وآثارِها مُثْبَتَةٌ في تِلكَ الكُتُبِ أَنفُسِها مُباشَرَةً بَعدَ أَرقامِ الأَحاديثِ أَو الآثارِ المَعْنِيَّةِ وقَبلَ إيرادِ أَسانيدِها ومُتونِها في طَبعاتِ كُتُبِ السُّنَنِ التي أُحيلُ عَلَيها، فبِإمكانِ القارِئِ التَّثَبُّتُ مِن حُكمِ الأَلبانيِّ على الحديثِ أَو الأَثَرِ المُعَيَّنِ بِالرُّجوعِ إلى رَقمِهِ الذي أُثبِتُهُ في التَّخريجِ.

3. خَرَّجْتُ الأَشعارَ والأَرجازَ التي تَتَخَلَّلُ تَفسيرَ السُّهَيلِيِّ لِلآياتِ التي تَناوَلَها بِالتَّحليلِ، بإحالَتِها قَدرَ المُستَطاعِ على طَبَعاتِ الدَّواوينِ والمجاميعِ الشِّعريَّةِ المُحَقَّقَةِ تَحقيقًا عِلميًّا.

4. اقتَصَرْتُ في تَرجَمَةِ الأَعلامِ عَلى مَن رَأَيْتُ أَنَّ ثَمَّةَ أَهَمِّيَّةً لِلتَّعريفِ بِهِم لِما لَهُم مِن أَثَرٍ في السِّياقاتِ التَّفسيرِيَّةِ التي يَرِدونَ فيها ولِغَلَبَةِ ظَنِّ غُموضِ أَمرِهِم على مُعظَمِ القُرّاءِ، ولَو تَرجَمْتُ لِكُلِّ الأَعلامِ الذينَ يَرِدُ لَهُم ذِكرٌ في أَثناءِ التَّفسيرِ لَتضَخَّمَ الكِتابُ فَوقَ ضَخامَتِهِ.

5. سُقْتُ في الهامِشِ كُلَّ ما أَمكَنَني الوُقوفُ عَلَيهِ مِن استِدراكاتٍ عَلَيهِ أَو رُدودٍ أَو حَتّى استِحساناتٍ لِبَعضِ اختِياراتِهِ التَّفسيرِيَّةِ، ما كانَ لَهُ مِنها تَعَلُّقٌ عَقَدِيٌّ أَو فِقهِيٌّ أَو أُصولِيٌّ أَو سِيرِيٌّ، فَضلًا عَمّا كانَ تَفسيرِيًّا مَحضًا. فلا تَعجَبْ، أَيُّها القارئُ الكَريمُ، لِما تَراهُ في هَوامِشِ التَّفسيرِ مِن كَثرَةِ إيرادِ الحُجَجِ المُضادَّةِ أَو الاستِدراكاتِ أَو الرُّدودِ على تَنوُّعِ مَجالاتِها واختِلافِ اتِّجاهاتِها؛ ففي ذلكَ ما يَكشِفُ عَن قيمَةِ تَفسيرِ السُّهَيلِيِّ مِن جانِبَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَنَّهُ مَتَنَوِّعُ المَشارِبِ مُتَعَدِّدُ المآخِذِ لا يَقتَصِرُ على نَمَطٍ واحِدٍ مِن أَنماطِ التَّفسيرِ كأَن يَكونَ أَثَرِيًّا أَو فِقهِيًّا أَو إشارِيًّا أَو غَيرَ ذلكَ؛ والآخَرُ أَنَّهُ أَثارَ حَراكًا وأَيقَظَ سَواكِنَ، بِما يَدُلُّ على نَزعَةٍ تَجديدِيَّةٍ غَيرِ تَقليدِيَّةٍ، لا تَكتَفي بِالرُّكونِ إلى التَّفاسيرِ المَوروثَةِ مِن غَيرِ تَقديمِ أَيَّةِ إضافَةٍ نَوعِيَّةٍ.

6. عَلَّقْتُ عَلى مَواضِعَ مِن التَّفسيرِ وَجَدتُّ السُّهَيلِيَّ جانَبَ الصَّوابَ فيها، أَو سَها، أَو أَخطَأَ في العَزوِ، أَو وَهِمَ، أَو زَلَّ، أَو قَدَّرْتُ أَنَّ فيها خَطَأً تحقيقيًّا أَو طِباعيًّا يَستحِقُّ الوُقوفَ عندَهُ والتَّنبيهَ عليهِ في الهامِشِ، على أَنِّي صَحَّحْتُ بعضَ الأَخطاءِ اليَسيرَةِ مُباشَرَةً في المتنِ مِن غيرِ إشارَةٍ إلى ذلكَ في الهامِشِ.

7. كانَ الهامِشُ هوَ الموضِعَ الذي تَضَمَّنَ جَميعَ تَخريجاتي وتَعليقاتي وإحالاتي على المصادِرِ والمراجِعِ المطلوبَةِ، سِوى تَخريجاتِ الآياتِ القُرآنيَّةِ فإنِّي أَورَدتُّ في المَتنِ تَخريجَ كُلِّ آيَةٍ عَقِبَ إيرادِها، ومُؤَلَّفاتِ السُّهَيلِيِّ التي استَمدَدتُّ مِنها المادَّةَ التَّفسيرِيَّةَ فإنِّي أَورَدتُّها في المَتنِ أَيضًا، فكُنْتُ بَعدَ انتِهاءِ كُلِّ

مادَّةٍ تَفسيريَّةٍ أُورِدُ عُنوانَ مُؤَلَّفِ السُّهَيلِيِّ الذي استَقَيْتُها مِنهُ مُمَيِّزًا إيّاهُ بِإمالَةِ حُروفِهِ.

وقَبلَ أَن أَضَعَ القَلَمَ لا بُدَّ مِن الإقرارِ بِفَضلِ زَوجَتي، بَعدَ فَضلِ اللهِ، عَلَيَّ وعَلى كِتابي هذا، فقَد كانَتْ بِحَقٍّ خَيرَ مُعينٍ ومُؤازِرٍ لي طَوالَ مُدَّةِ عَمَلي فيهِ. وقَد تَنَوَّعتْ جَوانِبُ إعانَتِها لي فيهِ؛ مِن رَقنٍ لِقَدْرٍ ليسَ بِالقَليلِ مِنهُ؛ وتَقويمٍ لِبَعضِ المَواطِنِ فيهِ؛ وتَنبيهٍ عَلى أُمورٍ فاتَني التَّنبيهُ عَلَيها؛ ومُراجَعَةٍ لِجَوانِبَ فيهِ مِن بَينِ عَدَدٍ لا أَستَطيعُ عَدَّهُ مِن المُراجَعاتِ لِمُختَلِفِ جَوانِبِ التَّفسيرِ، فجَزاها اللهُ خَيرَ ما يَجزي زَوجَةً عَن زَوجِها وطالِبَةَ عِلمٍ عَمّا تُسهِمُ في نَشرِهِ مِنهُ.

أَمّا الأُستاذُ سالمٌ الزّريقانيُّ، مُديرُ دارِ المَدار الإسلامِيّ، فلا يُمكِنُ إغفالُ مَواقِفِهِ النَّبيلَةِ المُتَفَهِّمَةِ لأَهَمِّيَّةِ نَشرِ المُصَنَّفاتِ التُّراثِيَّةِ الأَصيلَةِ التي تُظهِرُ الوَجهَ المُشرِقَ لأَطوادِ العِلمِ وأَساطينِهِ مِن عُلَماءِ أُمَّتِنا الأَفذاذِ الذينَ قَدَّموا في أَزمِنَتِهِم أَفضَلَ ما يُمكِنُ تَقديمُهُ فيها، بَل شَكَّلوا حَلَقاتٍ هيَ أَشبَهُ بِالطَّفراتِ، بِمُصطَلَحِ عَصرِنا، في سِلسِلَةِ تَطَوُّرِ العِلمِ، فجَزاهُم اللهُ خَيرًا لِما سَطَّروهُ مِن عِلمٍ، وجَزاهُ خَيرًا لِما أَحياهُ مِنهُ وأَظهَرَهُ ونَشَرَهُ في زَمانٍ يَكادُ أَهلُهُ يَتَنَكَّرونَ لَهُ ولأَهلِهِ، فلا يَعرِفونَ لَهُ قَدرًا ولا لَهُم مَقامًا، أَمّا هُوَ فأَبى إلّا أَن يُحَقِّقَ في واقِعِ النَّشرِ التَّكامُلَ المَنشودَ بَينَ التُّراثِ العَرَبِيِّ الإسلامِيِّ الأَصيلِ فأَسَّسَ دارَ المدارِ الإسلامِيّ لِتُعنى بِهِ تَأليفًا وتَحقيقًا وتَرجَمَةً، والدِّراساتِ الحَديثَةِ في مُختَلِفِ حُقولِ العِلمِ وفُنونِ المَعرِفَةِ تَأليفًا وتَرجَمَةً، معَ مَزيدِ اهتِمامٍ بِالجانِبِ التَّرجَمِيِّ هُنا؛ لأَنَّهُ أَمثَلُ السُّبُلِ وأَقصَرُها لِلوُصولِ إلى ثَقافاتِ الآخَرينَ وعُلومِهِم، فكانَ أَن أَسَّسَ دارَ الكِتابِ الجَديدِ المُتَّحِدَةَ لِتَضطَلِعَ بِتِلكُم المُهِمَّةِ الخَطيرَةِ الأَثَرِ والجَسيمَةِ الخَطَرِ.

وبَعدُ، فيا مُطالِعَ كِتابي، هذا عَمَلي بينَ يَدَيْكَ بَعدَ أَن قَضَيْتُ في إعدادِهِ وتَحقيقِهِ والتَّعليقِ عَلَيهِ ما يَزيدُ على عَشرِ سَنَواتٍ، لا أَسأَلُكَ مَحمَدَةً ولا إطراءً، كما لا أَنتَظِرُ مِنكَ مَذَمَّةً ولا إزراءً، بَل كُلُّ ما أَرجوهُ دُعاءٌ بِظَهرِ الغَيبِ، عَسى أَن يَنفَعَني ويَقومَ بِحُجَّتي ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (النَّحل: 111). وآخِرُ دَعوانا أَن الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلى خاتَمِ الأَنبياءِ والمُرسَلينَ، مُحَمَّدٍ وعَلى آلِهِ وأَصحابِهِ أَجمَعينَ.

الجامِعُ لِتَفسيرِ الإمامِ

أَبي القاسِمِ السُّهَيلِيّ (581هـ)

أَبو القاسِم السُّهَيْلِيُّ (581هـ) من عُلَمائنا الأَفذاذ الذينَ تَعَدَّدَت اهتماماتُهُم العلميَّةُ وتَنَوَّعَتْ مَلَكاتُهُم التَّصنيفيَّةُ. وهوَ وإن غَلَبَ عَلَيه عِلمُ العَرَبيَّة فإنَّ مَن تَرجَموا لَهُ ذَكَروا مَواهِبَ لَهُ في عُلومٍ أُخرى، كالحَديث، والقِراءات، والسِّيَر، والأَنساب، والتَّفسير، وعِلم الكَلام، والفقه، وأُصول الفقه.

والمُطالِعُ لِمُؤَلَّفات السُّهَيْلِيِّ المُختَلِفَة يَقِفُ فيها على ما يُشْبِهُ الهاجِسَ الواضِحَ والإلحاحَ البَيِّنَ في شَخصيَّتِه العلميَّة على عَدَم تَهويتِ فُرصَة سانِحَة للحَديث في التَّفسير، وتَناوُل آيَة أَو مَجموعَة آيات في مُختَلِف السِّياقات التي يُعالِجُها، بما يُلائِمُ طَبيعَةَ الكِتاب الذي يُؤَلِّفُهُ أَو المَوضوع الذي يُصَنِّفُ فيه؛ فإن أَعمَلَ قَلَمَهُ في النَّحو جاءَ تَفسيرُهُ مُشبَعًا بالتَّحليلات النَّحويَّة الدَّقيقَة؛ وإن كَتَبَ في السِّيرَة النَّبَويَّة وَجَدتَّهُ يَسوقُ في تَفسيرِه مِن أَخبارِها ورِواياتِها ما يُوضِحُ الآياتِ المُفَسَّرَةَ ويُجَلِّيها؛ وإن أَلَّفَ في المُبهَمات أَلفَيْتَهُ يُحاوِلُ الكَشفَ عَن غَوامِضِ ما وَقَعَ في القُرآنِ من أَسماء وأَعلام؛ وإن صَنَّفَ في الفِقه والفَرائض أَبصَرْتَهُ يُديرُ دَفَّةَ التَّفسير بما يُتيحُ لَهُ تَجليَةَ حِكَم التَّشريع ومَقاصِدِه. عَلى أَنَّ وَسيلَتَهُ المُفَضَّلَةَ التي لَم يَكُن يَستَغني عَنها في مُعالَجاتِه التَّفسيريَّة بِكُلِّ تَنَوُّعاتِها هيَ اللُّغَةُ بِمُختَلِف فُروعِها من نَحو، وصَرف، وبَلاغَة، وغَريب.

وقَد كانَ، في مُعظَم ما كَتَبَ في التَّفسير، ذا شَخصيَّة واضِحَة، حَريصًا على أَن يَكونَ لَهُ حُضورٌ في ما يَختارُ من أَقوالٍ ويُؤْثِرُ من تَرجيحات، طَويلَ النَّفَس في عَرض حُجَجِه ومُحاكَمَة حُجَجِ مُخالِفيه، زِيادَةً على ما انمازَ بِه من مَزج ثَقافَتِه اللُّغَويَّة النَّحويَّة بِمَعرِفَتِه العِرفانيَّة الإشاريَّة المُنضَبِطَة، ودِرايَتِه الحَديثيَّة الدَّقيقَة، وقُدرَتِه الفِقهيَّة والأُصوليَّة السَّديدَة، إلى غَيرِ ذلكَ من أَدَواتٍ قَلَّما ظَهَرَتْ مُتَناغِمَةً مُنسَجِمَةً في شَخصيَّةٍ علميَّةٍ كما ظَهَرَتْ عِندَ السُّهَيْلِيِّ.

ISBN 978-9959-29-718-1
9 789959 297181

موضوع الكتاب تفسير القرآن

دار الكتاب الجديد
توزيع حصري

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com